رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليـــوم في المدى

تضامنوا مع حملة المدى «الحريات أولاً»

دفـــاعـــاً عـــن حـــريـــة المـــــرأة وحـقـوقـهـا

تدعو مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون إلى اعتصام النساء احتجاجاً على الانتهاكات المستمرة والمتصاعدة لحريات المرأة وحقوقها التي كفلها الدستور والتي نالتها بعد عقود من النضال المضني قدمت فيه التضحيات الجسام.
إن الاعتصام هو مساهمة فاعلة للمرأة في حملة «الحريات أولاً» من اجل عراق حر وديمقراطي ومتحضر، ارفعن أيديكن ضد قمع الحريات وتحجيمها.

الزمان: السبت ١١ صباحاً
المكان: ساحة الفردوس
اللجنة المنظمة للحملة

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com
العدد(1983) السنة الثامنة - الخميس (9) كانون الاول 2010

تصاعد مستوى التضامن مع المدى "الحريات أولاً"

قانونيون: الزيدي يستحق السقف الأعلى لعقوبة السب والقذف العلنيين

□ بغداد / المدى

تتواصل الفعاليات متنوعة التضامن مع المدى في حملتها للدفاع عن الحريات العامة "الحريات أولا"، فيما أكد عدد من الخبراء القانونيين في حديث لـ"المدى" قدرة مؤسسة المدى على كسب الدعوى القضائية التي ستقيمها ضد مجلس محافظة بغداد، مشددين في الوقت نفسه على أن الدستور العراقي وفي بابه الثاني كفل حرية التعبير والرأي، فالمشرع العراقي كان واضحاً في مسألة عدم التقييد، وان أي شخص متضرر من أي تصريح صحفي يمكنه اللجوء إلى الوسائل القانونية، موضحين أن استعمال لغة التهديد والتشهير والسب هو دليل ضد من يستخدم هذه الوسائل، منوهين إلى أن ما تمتلكه "المدى" من أدلة وبراهين ضد رئيس المجلس كامل الزيدي من شأنها إدانته بتهمة التشهير والسب والقذف وبظرف مشدد، كونه تهجم على "المدى" أمام وسائل الإعلام.

يذكر أن قانون العقوبات العراقي وفي المادة ٤٣٤ اعتبر السب والقذف أمام وسائل الإعلام ظرفا مشددا، أي تطبق على من تسند إليه التهمة أعلى عقوبة ضمن السقف القانوني والعقابي المنصوص عليها في القانون المذكور.

وذكر الخبراء، أن للمدى فضلا عن الدعوى المذكورة أعلاه والتي ستقام أمام محاكم البداءة، الحق في إقامة ثانية أمام المحكمة الاتحادية العليا لإبطال قرار مجلس قيادة الثورة المنحل، رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ وذلك لتعارضه مع الدستور، والذي هو بموجب المادة ١٣ القانون الاسمي في البلاد، وان أي قانون تشريعي يصدر من أية جهة أو قرارات أو أنظمة أو تعليمات تتعارض معه تعتبر لاغية من دون الحاجة إلى سن قانون، وهو ما تحجج به الزيدي في لقائه مع قناة الحرة، حيث قال إن قرار مجلس قيادة الثورة المنحل، لا يزال نافذا لعدم وجود قانون صادر من البرلمان يلغيه، متناسيا أن الدستور وبموجب النص أعلاه، ألغاه بموجب الترتيب الهرمي للقاعدة القانونية، كونها تتعارض مع الحريات الواردة في الباب الثانية منه، أي أن الإلغاء كان هنا ضمنيا، وما يثير الانتباه أن الزيدي يكاد لا يثبت على سبب معين في ما اسماه تفعيلا لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل.

وإذا سلمنا أن القرار نافذ رغم انه يتعارض مع الدستور فالسؤال الذي يطرح نفسه، أين كان هذا القرار في السابق؟ فالتفعيل معناه أن القرار كان معطلا، وان كان هكذا، فبأي سند قانوني عطل القرار لكي يفعّل مرة أخرى؟

إلا انه في تصريحات أخرى يقول إن سبب اتخاذه القرار بغلق النوادي الترفيهية هو الشكاوى التي تلقاها مجلسه من سكان بغداد.

وفي غضون ذلك أكدت شرائح اجتماعية مختلفة في محافظة ذي قار رفضها للتوجهات التي تتبناها بعض مجالس المحافظات للتضييق على مساحة الحريات العامة التي كفلها الدستور، معربين في الوقت ذاته، عن قلقهم من أن تكون تلك التوجهات مقدمة لتوجهات اخطر، لخنق الحريات بجميع أشكالها، فيما دعا أدباء ومثقفو بابل إلى ضرورة الحفاظ على الحريات الشخصية التي كفلها الدستور العراقي من اجل حياة مدنية ديمقراطية وأشادوا بحملة المدى للحريات المدنية.

من جانبه قال الكاتب حازم مبيضين في مقال له "نحن اليوم أمام حالة تتفاقم وليس هناك من يردعها، ولا ندري متى سيتم تحريم لعبة كرة القدم، بدعوى أن اللاعبين يكشفون عوراتهم، ومتى يتم تحريم استيراد الاجبان من الغرب خشية استعمال منفحة الخنزير في تصنيعها، ومتى سيحرم استعمال الانترنت لوجود بعض المواقع الإباحية، ومتى ستمنع رياضة الطالبات بدعوى أنها قد تثيرهن جنسياً، ومتى سيكون مفروضاً على العراقيين إطالة اللحى وحف الشوارب، ومتى سيمنع المواطن من اصطحاب أطفاله إلى مدينة الألعاب، ومتى ستمنع المرأة من قيادة السيارة.."

■ تفاصيل موسعة ص٢و٣

العـــراقـــيـــة تـشـكـو بـــــرود دولـــــة الـقـانـــون

التحالف الوطني: توزيع الحقائب الوزارية لا يرتبط بتشكيل مجلس السياسات

□ بغداد / المدى

فند التحالف الوطني الأنباء التي تحدثت عن وجود مخاوف لدى القائمة العراقية بشأن عدم جلوسها على طاولة واحدة للتفاوض بشأن توزيع المناصب الوزارية، منتقدة ربطها مسألة تشكيل الحكومة بسن قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية.

مصادر مطلعة أكدت لـ"المدى" وجود مخاوف لدى بعض الأطراف السياسية من عدم رد التحالف الوطني على مرشحيها.

ونقلت المصادر عن سلمان الجميلي القيادي في القائمة العراقية قوله إن التحالف الوطني قد يرغب في كسب الوقت حتى يضيق الأمور على القوائم الأخرى في مسألة ترشيحها للحقائب الوزارية.

من جانبه أكد أمين عام تيار الأحرار النائب عن التحالف الوطني أمير الكناني، وفي حديث لـ"المدى" أن مسألة عدم وجود مباحثات بين الكتل الفائزة في الانتخابات عارية عن الصحة، موضحا "اما على مستوى مجلس النواب فمازالت اللجان المشتركة تبحث في مسألة النظام الداخلي وتوزيع رئاسة اللجان".

وأضاف الكناني "وفيما يتعلق بموضوع تشكيل الحكومة، فأن الموضوع راجع إلى القائمة العراقية، كونها تحاول الربط بين تشكيل الحكومة، وسن قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية"، مبينا أن هذا الأمر غير معقول، كون تشكيل الحكومة مقترنا بوقت ولم يتبق عليه سوى أسبوعين، وإذا ما مرت هذه المدة دون تشكيلها فسيكلف شخص آخر غير المالكي بتشكيلها، بينما يتطلب سن قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية وقتا طويلا، كونه يمر بالإجراءات المرسومة في الدستور، كالقراءة الأولى والثانية، فضلا عن التصويت والإقرار والتصديق وهي مسألة تأخذ وقتا طويلا.

رغم هذه التعقيدات يرى الكناني أن الأمور تسير على ما يرام وان الأطراف السياسية عازمة على تشكيل الحكومة في الوقت المحدد.

وفيما يتعلق باستحقاق التحالف الوطني في الوزارات قال الكناني: إن حصة التحالف هي نصف الوزارات على اعتبار أن العدد لم يحدد حتى للوزارات الكلية، لافتا إلى أن الحديث يدور حول إسناد منصب نائب رئيس الوزراء إلى التيار الصدري والذي بدوره قد يرشح النائب بهاء الاعرجي.

في غضون ذلك نفى المتحدث باسم كتلة تجديد إحدى مكونات القائمة العراقية، شاكر كتاب، لـ"المدى" تقديم أي مرشح من قبل القائمة العراقية إلى التحالف الوطني، مضيفا أن العلاقة بين العراقية والتحالف الوطني أصابها البرود فلا يوجد تواصل بين الطرفين، مرجعا السبب إلى انشغال التحالف الوطني ببعض القضايا الداخلية، نافيا الأنباء الصحفية التي تحدثت عن ترشيح طارق الهاشمي لمنصب نائب رئيس الوزراء كون من سيشغل هذا المنصب هو رافع العيساوي، وان الهاشمي سيرشح إلى منصب نائب رئيس الجمهورية.

وأضاف كتاب: أن استحقاق العراقية من الوزارات قد يصل إلى ١٢ وزارة من بينها وزارة المالية والتي سيتولاها محمد علاوي حسب توقعات كتاب.

تضامنوا مع حملة المدى
" الحريات اولاً"

http://www.hurryat-awalan.com

تتعهد بإعادة الجنسية العراقية وتعويضهم

الحكومة تستنكر إجراءات نظام صدام بحق الكرد الفيلية

□ بغداد / هشام الركابي

أعلنت الحكومة أمس عن استنكارها لما قام به النظام البائد من أفعال شنيعة بحق الكرد الفيلية، وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أمس إن مجلس الوزراء استنكر في اجتماعه الأربعاء ما قام به النظام البائد من أفعال شنيعة بحق الكرد الفيلية. وأضاف أن الحكومة اعتبرت تلك الأفعال "إبادة جماعية" حيث أن هذه الواقعة المؤلمة والبشعة قد طالت شريحة من أبناء الشعب العراقي من دون ذنب اقترفوه أو جريمة ارتكبوها.

وبين الدباغ أن مجلس الوزراء تعهد بإزالة كافة الآثار السيئة من إسقاط الجنسية العراقية عنهم ومصادرة أملاكهم المنقولة وغير المنقولة والتي نتجت عن قرار جريمة الإبادة الجماعية بحق الكرد الفيلية متمنياً لهم الازدهار والحياة الكريمة الهانئة مع بقية إخوانهم العراقيين تحت خيمة العراق الحر الديمقراطي ويدعو الله عز وجل أن يرحم شهداءهم ويسكنهم فسيح جناته.

وأوضح بأن المحكمة الجنائية العراقية العليا في جلستها الأخيرة قد أصدرت حكمها العادل في قضية إسقاط الجنسية العراقية والإبعاد القسري للكرد الفيلية ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة بحق المدانين من مسؤولي النظام البائد المتورطين بارتكاب أفعال بشعة واتخاذ قرارات جائرة بحق أبناء الشعب العراقي من الكرد الفيلية حيث اعتبرت المحكمة ما قام به النظام البائد من أفعال وقرارات بحق الكرد الفيلية جريمة إبادة جماعية. وجاء هذا الحكم معززاً لما أقره مجلس النواب سابقاً وأكده مجلس الرئاسة بقراره رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٨ باعتبار ما تعرض له الشعب الكردي في كردستان العراق من مذابح وقتل جماعي هو إبادة جماعية ومعبراً عن حقيقة مؤلمة طالما حاول البعض ولأسباب معروفة التستر عليها أو إخفاءها أو التقليل من شأنها ولكن التاريخ يأبى دائماً في أن يبقى المجرمون من دون عقاب.

كلام اليوم

تفكير فوق.. وتفكير تحت

أكثر من تجربة مرت خلال السنوات السبع المنصرمة، وهي العمر الغض لديمقراطية تريد أن تنمو في ظروف غير ملائمة، أثبتت أن مشكلات خطيرة تواجه هذا النمو، وكانت (المدى) في مناسبات عديدة قد أشارت إلى جوهر تلك المشكلات.

موقف مجلس محافظة بغداد من المطاعم والنوادي الليلية هو مظهر من مظاهر سابقة تكررت كثيرا.. كان بعض تلك المظاهر قد حسب على جماعات القاعدة ومجاميع العنف والتطرف، من مثل استهداف الحلاقين والشباب ذوي القصات الغريبة ومنع حيازة السكائر وتعاطيها ومعاقبة شبان آخرين على نوع أزيائهم واكسسواراتهم واستهداف مقاهي وتجمعات الشبان.. وتعامل المجتمع مع تلك الممارسات باستهجان وتحد ورفض، وكانت هذه الممارسات تحسب على أنها جزء من محاولات أعداء الحريات لإشاعة مناخ من الخوف والرعب، وبالتالي فهي شكل من أشكال كثيرة لتعويق الديمقراطية الناشئة وما تمنحه من حريات للناس، نتفق مع هذه الحريات أو لا نتفق، نستفيد منها أو لا نستفيد.. إنها جزء من حريات عامة، وبالتالي فليس ثمة مقاس واحد للحريات، ليس ثمة قبول وحاجة مطلقة لها، كما لا يجوز أن نترفض على وجه الإطلاق. فالديمقراطية نظام شراكة اجتماعية، والشراكة تلبي جوانب من متطلبات الجميع الذين يتنازلون عن جزء آخر من متطلباتهم حتى يتاح للشراكة أن تكون شراكة فعلية وليست عقدا قسريا يفرضه الأقوياء أو الأكثرية على الضعفاء أو الأقلية.

لم يكن مهما أن تؤخذ تلك الممارسات في حسبان شركاء العملية السياسية.. إنها محاولات أعداء الديمقراطية لتخويف الناس وصدهم عن الانحياز إلى الخيار الديمقراطي.. لكن المهم هو المظاهر المتعسفة التي ظهرت من حين إلى آخر من داخل بعض شركاء العملية السياسية، وكان آخرها ما حدث في بابل والبصرة وأخيرا في بغداد، وهي مظاهر تدعو إلى تأمل جدي في مستقبل، ليس الحريات فقط، وإنما مجمل العملية الديمقراطية ما دام الفصل بين الحريات والديمقراطية أمرا مستحيلا. ولكن لا تأمل بلا أسئلة.

وسيكون التساؤل الأكثر أهمية وخطورة هو: ما مدى الجدية الفعلية لكثير من قوانا السياسية في رفعها شعارات الديمقراطية واعتماد وسائل الديمقراطية في الصراع والتنافس والاختلاف السياسي، وما يتبعه من اختلافات عقائدية في أنظمة التفكير والعيش؟

في مرات سابقة قلنا في (المدى) إن الديمقراطية لا يمكن أن يبنيها غير الديمقراطيين.. وكنا بهذا نريد التساؤل: هل أن هذه القوى، بعضها في الأقل، التي تعتمد آلية الانتخاب الديمقراطي للوصول إلى السلطة هي فعلا قوى ديمقراطية؟ المشاركة وحدها في الانتخابات لا تكفي لتأكيد ديمقراطية حزب أو حركة أو جماعة أو فرد.. وكنا قد أشرنا بوضوح في مرات سابقة إلى أن قوى صدامية ترفع بعض أجنحتها السلاح فيما تتكفل أجنحة أخرى بالسعي إلى الوصول إلى السلطة، من خلال البرلمان والعمل السياسي، إما لإعاقة العملية السياسية أو لتمتين جسورها على المدى البعيد لبلوغ السلطة والقبض عليها.. وكان هذا مثالا على أن الانتخابات يمكن أن تستل من سياقها الديمقراطي لتتحول إلى وسيلة لدحر الديمقراطية والارتداد عنها.

لكن سوى هذا المثال الصدامي الذي من المفترض أن يكون الجميع متنبهين له، توجد أمثلة ومخاوف جدية من الطبيعة الشمولية لتفكير بعض قوى العملية السياسية التي وجدت نفسها فجأة أمام خيارات الديمقراطية وانتخاباتها، كوسيلة سهلة لبلوغ السلطة، من جانب وأمام نظام تفكير شمولي من جهة أخرى لا صلة له بالديمقراطية وحرياتها.

وهنا نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى إلى الاستشهاد بما كنا قد نبهنا عليه في صفحات (المدى) وفي افتتاحياتها بشكل أخص. لقد طالبنا مرة بأهمية أن تطرح الأحزاب والقوى الراغبة في العملية السياسية الديمقراطية برامجها ودساتيرها إلى العلن، بحيث تفصح هذه البرامج بما يكفي عن أن هذه الأحزاب الراغبة بالخيار الديمقراطي هي أحزاب ديمقراطية ومؤمنة بقيم الديمقراطية والحريات، وأن الديمقراطية جزء من نسيج عملها داخل تنظيماتها وقواعدها مثلما هي فعلا على ألسنة وتصريحات قادتها. فلا يكفي أن تكون هناك قيادات ناضجة سياسيا وديمقراطيا بما تصرح به وتعمل عليه فيما هي تترك خلفها قيادات وسطية وقواعد متدربة فكريا وعمليا على نهج شمولي إقصائي واحدي يعتقد أن الحقيقة، والحقيقة كلها، هي ملكه، وان ما خلاه باطل.

ومشكلة مجلس محافظة بغداد تفصح بشيء من الوضوح عن مثل هذه الإشكالية التي تتضارب فيها المواقف بين تفكير وعمل قيادات رفيعة في حزب ما وبين ما تفكر به وتسلكه قيادات أدنى في الحزب ذاته.. وبوضوح أكثر نقول أن المسافة كبيرة بين تفكير قيادات حزب الدعوة الإسلامية وبين النهج المتعسف الذي اختارته بعض مجالس المحافظات التي يقودها الحزب نفسه.

وبوضوح أشد نتساءل: متى شهدت بغداد انفتاحا واسعا في مطاعمها ونواديها الليلية؟ أليس في فترة الولاية الأولى للسيد رئيس الوزراء المالكي؟ وبوضوح آخر نتساءل: ألم تكن معظم تلك النوادي محمية بقوات من عمليات بغداد ربما هي القوات ذاتها التي هاجمتها مؤخرا؟

ندرك تماما أن رجلا مثل السيد المالكي، بتدينه، لا يحبذ أن يرى بغداد بنوادي للشرب والرقص، لكن، وبالخلفية الإسلامية المعتدلة التي عرف بها في سنوات حكمه، لم يشأ أن يمنع الناس بالإكراه والقسر، وربما هو مقتنع أن الديمقراطية توفر له ولزملائه فرصا أفضل للتبشير والدعوة إلى ما يؤمن به ويعتقد بصوابه، وبالتالي فإن إقناع الناس أبقى وأكثر تأثيرا من إكراههم ومنعهم وإلجائهم إلى البدائل السرية..

إن امتياز الديمقراطية هو في كون كل شيء يجري تحت الشمس، الصالح والطالح، وهما مفهومان نسبيان طبعا يختلفان باختلاف زوايا النظر والقناعات، ومن ثم فإن هذه الشفافية تتيح لرجل الدين الحقيقي وللمصلح الاجتماعي ولأجهزة الدولة والمجتمع الأخرى وضع اليد على مواطن الخير لتنميتها وعلى بؤر الرذيلة لردمها، ولكن بالإقناع وطرح البدائل الأفضل.

مدنيون وإسلاميون متفقون على مضار الخمرة وقبلها التدخين على الصحة العامة والاقتصاد والمجتمع.. وحملات مكافحة التدخين في العالم غير الإسلامي أشد وأبلغ مما هي عليه في مدن الإسلام، لكن قيم التربية الحديثة، ناهيك عن مبادئ الحريات، ترى في المنع ترسيخا للممنوع وتطويرا سريا للبدائل التي من الممكن أن تكون أكثر ضررا وخطرا.. هذه الطريقة في التفكير لا يريد مجلس محافظة بغداد أن يقتنع بها، وهو يصر ليس على إتباع النهج الشمولي التعسفي في فرض الإرادة حسب، وإنما يعمد أيضا إلى الاستهتار حتى بطريقة الاحتجاج الديمقراطي السلمي على تصرفه وسلوكه.. وهو ما يجعلنا نتساءل عن الفارق التربوي والنضج السياسي الديمقراطي بين القيادات العليا والقيادات الوسيطة التي جرى زجها في المسؤوليات العامة من دون تدريب ولا خبرات، في غمرة الحاجة إلى من يشغل فراغات السلطة.

وفي كل الأحوال لا يعفي هذا التمييز القيادات العليا من مسؤوليتها في متابعة تصرفات وسلوك ممثليها في مجالس المحافظات، فأولا وأخيرا سيكون المتضرر من هذه التصرفات الأحزاب في انتخابات مقبلة، ولنتذكر أن العراقيين تعاملوا مع دولة القانون في انتخابات مجالس المحافظات بوصفها جهة إن لم تكن مدنية فإنها تنزع نحو سلوك مدني ليبرالي.. حدث ذلك وكان المناخ الانتخابي العام يبحث عن خيارات علمانية قرأتها دولة القانون بدقة، ونأمل أن تستمر باستثمارها بالدقة ذاتها قبل أن تشوه بعض مجالس المحافظات الصورة التي رسمها الناخب والتي يريد الاحتفاظ بها.